

ويتضمن هذا الأسبوع:

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: محرك الاقتصاد الأوروبي يدور بطيئاً

- تحليل خاص: تباين في إنتاج القمح في الدول العربية

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجديوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## أبرز الأحداث على الساحة العالمية

رئيس توتال: الطلب على النفط قوي لكن التوازن ليس بنهاية العام

(رويترز)

قال الرئيس التنفيذي لشركة النفط والغاز الفرنسية العملاقة توتال إن الطلب على الخام سيبطل قويا في 2016، مما يدعم الأسعار لكن من المستبعد أن تستعيد السوق توازنها بنهاية السنة.

وأبلغ باتريك بويان لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي أن نمو الطلب على النفط زاد بقوة في 2015 إلى 1.8 مليون برميل يوميا أي نحو اثنين بالمئة في عام واحد.

وقال بويان "هذا العام يتوقع الخبراء نمو الطلب نحو 1.2 مليون برميل يوميا".

وأضاف "أنا وفريقي نتوقع 1.4 مليون برميل يوميا وهو ما يظل قويا ويعني أن السوق تستعيد توازنها لكنها لن تتوازن بالكامل بنهاية السنة غير أن هذا سيدعم الأسعار نوعا ما".

المركزي الأمريكي يلمح بقوة إلى رفع محتمل لأسعار الفائدة في يونيو

(رويترز)

من المرجح أن يرفع مجلس الاحتياطي الاتحادي أسعار الفائدة في يونيو إذا أشارت البيانات الاقتصادية إلى نمو قوي في الربع الثاني من العام وكذلك زيادة في التضخم والوظائف بحسب ما جاء في محضر اجتماع لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي الأمريكي لشهر إبريل.

ويشير ذلك الرأي الذي عبر عنه معظم صانعي السياسة بمجلس الاحتياطي في أحدث اجتماع للجنة السياسة النقدية إلى أن البنك المركزي أصبح أكثر قربا من رفع الفائدة مجددا مما تتوقعه الأسواق المالية الأمريكية.

وتظهر أسعار العقود الآجلة لسعر الفائدة القياسي للأموال الاتحادية ليلية واحدة أن المستثمرين يتوقعون احتمالا بنسبة 19 بالمئة فقط لزيادة في الفائدة الشهر القادم.

لكن أعضاء اللجنة صانعة السياسة بالمركزي الأمريكي قالوا إن البيانات الاقتصادية الأخيرة جعلتهم أكثر ثقة بأن التضخم يصعد صوب المستوى الذي يستهدفونه البالغ 2 بالمئة وإنهم أصبحوا أقل قلقا بشأن تباطؤ الاقتصاد العالمي بحسب محضر الاجتماع الذي عقد في 26 و27 إبريل.

وجاء في محضر الاجتماع "خلص معظم المشاركين إلى أنه إذا جاءت البيانات الاقتصادية متوافقة مع زيادة النمو في الربع الثاني وإذا استمرت قوة أسواق العمل وصعد التضخم باتجاه المعدل الذي تستهدفه اللجنة والبالغ 2 بالمئة. عندئذ فإن من المرجح أن يكون من الملائم للجنة ان تزيد النطاق المستهدف لسعر فائدة الأموال الاتحادية في يونيو (حزيران)".

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## المفوضية الأوروبية ترحب قراراً بتغريم إسبانيا والبرتغال بسبب عجز الموازنة

موقع أرقام

أرجأت المفوضية الأوروبية قراراً مثيراً للجدل يقضي بفرض عقوبات مالية على إسبانيا والبرتغال بسبب الفشل في خفض عجز الموازنة امتثالاً لقواعد الاتحاد الأوروبي، وأفادت المفوضية بأنه سيتم البت في الأمر في يوليو/تموز بعد انعقاد الانتخابات العامة في إسبانيا.

وقالت المفوضية إن الدولتين يمكنهما اتخاذ المزيد من الإجراءات لخفض عجز الموازنة لعامي 2016 و2017، ومنحتها عاماً إضافياً لتقليص العجز المستهدف إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وأصبحت المهلة النهائية للبرتغال هذا العام وإسبانيا 2017.

وأرجأت المفوضية هذا القرار بسبب الجدول السياسي في إسبانيا قبيل الانتخابات، مشيرةً إلى أنها ستعيد تقييم ما إذا كانت الدولتان ستخضعان لإجراءات كافية لتقليل عجز الموازنة من عدمه.

## بكين تتحدى الرسوم الأميركية على الصلب بدعم المصددين بـ15 مليار دولار

رويترز

تصاعدت حدة الخلاف الصيني الأميركي بشأن ملف الصلب مع تأكيد بكين أنها ستواصل خفض الضرائب المثير للجدل لمصدري الصلب من أجل دعم برنامج لإعادة هيكلة القطاع، حيث ستقدم 15 مليار دولار كإعانات لشركات الصلب والفحم لتخفيض طاقتها الإنتاجية، وذلك في تحد لتحرك أميركي لفرض رسوم جمركية عقابية على واردات منتجات الصلب الصينية.

وأصبحت تخمة المعروض من الصلب في الأسواق العالمية مصدر إزعاج تجاري، حيث تعرضت الصين لانتقادات لاذعة من منافسيها الدوليين الذين يتهمونها بإغراق الأسواق بصادراتها رخيصة الثمن بعد تباطؤ الطلب المحلي.

وفي تصعيد واضح للخلاف قالت الولايات المتحدة إنها ستفرض رسوماً تتجاوز 500% على الصلب الصيني المسحوب على البارد، والذي يستخدم على نطاق واسع في صناعة هياكل السيارات والأجهزة وفي قطاع البناء.

لكن وزارة المالية الصينية قالت إنها ستواصل تطبيق سياسة الخصم الضريبي على مصدري الصلب في الوقت الذي تحاول فيه تمويل خطة مكلفة لخفض الطاقة الإنتاجية.

وتخطط الصين أكبر منتج للصلب في العالم، لتقليص الإنتاج السنوي بما يتراوح بين 100 و150 مليون طن خلال السنوات الخمس المقبلة أي بأكثر مما تنتجه الولايات المتحدة في العام.

وقالت الوزارة إن الصين ستوفر تمويلاً خاصاً للحد من فائض الطاقة الإنتاجية في قطاعي الصلب والفحم، وإنها ستكافئ السلطات المحلية لتجاوزها الأهداف المحددة وتحقيقها مبكراً.

## **تنبيه هام:**

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

غولدمان ساكس: انتهى عهد النفط الرخيص

(CNN)

انتهى عهد النفط الرخيص، على الأقل هذا ما يقوله "غولدمان ساكس"، أحد أكبر البنوك الاستثمارية في العالم، إذ أخبر عملاءه أن سوق النفط يواجه عجزا في الإمدادات هذا الشهر، بعد عامين من وفرة المعروض المستمرة. وقال البنك إنه يتوقع ارتفاع أسعار النفط، ليصل سعر البرميل إلى 50 دولارا في النصف الثاني من العام الجاري.

إذ ارتفع سعر النفط الخام الأمريكي بنسبة 1.8 في المائة، الاثنين، ليصل إلى أكثر من 47 دولارا للبرميل، وهو أعلى مستوياته منذ أكثر من ستة أشهر. وقال محللو غولدمان ساكس في مذكرة بحثهم إن "سوق النفط انتقل من تشبع المخازن للمعانة من عجز في الإمدادات في وقت أبكر بكثير مما كنا نتوقع".

وأضاف البنك الاستثماري أن اضطرابات الإمدادات وكذلك زيادة الطلب من الهند والصين وروسيا، كانت وراء التحول المفاجئ، كما لاحظ المحللون أن "إعادة التوازن الفعلي لسوق النفط بدأ أخيرا".

ورغم ذلك يتوقع "غولدمان ساكس" حدوث انخفاض تدريجي فقط في وفرة النفط العالمية، إذ قال المحللون: "تتوقع أن عودة بعض من هذه الانقطاعات وكذلك ارتفاع إنتاج إيران والعراق سيعوض النقص الحالي المتعلق بالقضايا العالقة في نيجيريا والتوقعات بارتفاع الطلب"، مضيفين أن الأسعار قد تتراجع إلى 45 دولارا للبرميل في مطلع العام المقبل، قبل أن تصل إلى 60 دولارا بحلول نهاية عام 2017.

الاقتصاد الياباني يتخطى الكساد في الربع الأول

رويترز

سجل الاقتصاد الياباني نموا بأسرع وتيرة في سنة في الربع الأول لأسباب، منها تلقيه دعما من قفزة في الاستهلاك هذا العام، لكن المحللين يقولون، إن الانتعاش ليس قويا بما يكفي لتبديد المخاوف من حدوث انكماش خلال الربع الحالي.

وقال محللون، إنه في ظل التعافي الضعيف في استهلاك الأفراد بعد التراجع الذي جرى تسجيله في الربع الأخير فإن من شأن هذه البيانات الإبقاء على توقعات السوق بإرجاء رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي قرار زيادة ضريبة المبيعات التي كانت مقررة العام المقبل.

ونما ثالث أكبر اقتصاد في العالم بنسبة 1.7% على أساس سنوي في الفترة من يناير إلى مارس، بما يزيد كثيرا عن متوسط التوقعات السوقية بزيادة نسبتها 0.2% مقابل انكماش بنسبة 1.7% في الربع السابق بحسب ما أظهرته بيانات مكتب مجلس الوزراء.

**تنبيه هام:**

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

فيتش": 6 دول أوروبية الأكثر تضررا من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

موقع أرقام

اعتبرت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني أن دولاً أوروبية ستكون من بين الأكثر تضرراً في حال أنهت المملكة المتحدة عضويتها في الاتحاد الأوروبي. وذكرت وكالة التصنيف الائتماني أن دول أيرلندا، وهولندا، وجزيرة مالطا، وقبرص، بالإضافة إلى بلجيكا ولوكسمبورغ هي الأكثر تعرضاً للمخاطر في حال انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد.

وأشارت "فيتش" عبر مذكرة بحثية حول مخاطر انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي إلى أن بعض الدول تبلغ صادراتها من السلع والخدمات إلى المملكة المتحدة ما لا يقل عن 8% من إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي. وأوضحت الوكالة أن تكلفة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ستكون أقل لدول الاتحاد منها بالنسبة لبريطانيا، إلا أن هناك بعض الدول الأوروبية ستعاني أكثر من غيرها.

منظمة التعاون الاقتصادي: بواذر على تحسن آفاق الاقتصادات الناشئة

(رويترز)

قالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إن هناك إشارات على انحسار التباطؤ الاقتصادي في الأسواق الناشئة مضيئة أن هناك توقعات بحدوث تحسن في البرازيل وروسيا واستقرار في الصين مع استمرار التدهور في الولايات المتحدة.

وذكرت المنظمة التي تتخذ من العاصمة الفرنسية باريس مقراً لها أن مؤشرها الاقتصادي الشهري الرئيسي الذي يبرز أهم التغيرات في الاقتصاد العالمي أظهر أيضاً علامات على استقرار وتيرة النمو في منطقة اليورو.

وقالت المنظمة في بيان "المؤشرات الرئيسية المجمع ما زالت تشير إلى تباطؤ النمو في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مع تأكيد التوقعات بحدوث تباطؤ في النمو في إيطاليا".

وذكرت المنظمة أنه فيما يتعلق بمؤشر يمثل المستوى مئة متوسطة في الأجل الطويل نزلت قراءة دول المنظمة ككل إلى 99.6 في مارس آذار من 99.7 في الشهر السابق.

واستقرت قراءة الصين دون تغير يذكر عند 98.3 في أحدث مراجعة في حين ارتفعت قراءة البرازيل إلى 98.0 وصعد مؤشر روسيا إلى 98.6 من 98.4.

وانخفضت قراءة مؤشر الولايات المتحدة إلى 98.8 من 98.9 بينما لم تسجل قراءة مؤشر المملكة المتحدة تغيراً يذكر عند 99.1 واستقر مؤشر ألمانيا عند 99.7 دون تغير يذكر عن الشهر السابق.

وتراجعت القراءة الخاصة باقتصاد منطقة اليورو إلى 100.4 بينما استقر مؤشر فرنسا دون تغير يذكر عند 100.9 لكن مؤشر إيطاليا تراجع إلى 100.7 من 100.8 في القراءة السابقة.

**تنبيه هام:**

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## التأثير على مصر:

يرى صندوق النقد الدولي إن الفساد يعيق صياغة وتنفيذ سياسات نقدية سليمة، ويؤدي إلى تآكل قدرة الدول على تحصيل الإيرادات، ويقوض استقلالية ومصداقية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، ونتيجة لذلك ترتفع معدلات التضخم في البلدان مرتفعة الفساد.

لهذا يتطلب الإصلاح بمصر توافر عدة نقاط لحسم تلك المشكلات تبدأ بالشفافية الكاملة في المعاملات مع الإسراع بتحويلها إلى إلكترونية وليس ورقية فالباب الملكي الدائم للمشكلات بدءاً من الروتين إلى الفساد يبدأ من تكرار إجراءات لا قيمة لها وإطالتها وترك تفسيراتها إلى جهة التنفيذ دون وضوح في الرؤية أو في التشريع القانوني.

كما يتعين على مصر في ضوء الأوضاع العالمية التي بدأت تظهر تماسكا اقتصاديا واتجاها متزايدا نحو تغير موازين القوى الاقتصادية من التكتلات إلى التحالفات أن تدرك أن الإصلاح الاقتصادي هو الركيزة الأهم لبناء الثقة كمر الزامي مثالي لبلوغ الاستقرار الحقيقي وتعميم فوائده، وهذا ما نطمح إليه جميعا دولة وشعبا وأنظمة. والإصلاح بمفهومه الشامل على الصعيد الوطني هو المسار الأمثل لإعادة صياغة خريطة طريق طموحة الرؤى والأهداف لمنظومة العمل على نحو يضمن التنمية المستدامة.

وفي ظل هذا التغير الواضح في النماذج الاقتصادية على مستوى العالم أصبح من الضروري أن تقوم مصر بتغيير مماثل في خطتها الاقتصادية في مجالات رئيسية مثل تنمية المجتمع وجودة الحياة والتخطيط الحضري ورأس المال البشري وغيرها.

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## من الصحافة العالمية: محرك الاقتصاد الأوروبي يدور بطيئاً

صحيفة الاتحاد الاماراتية نقلاً عن: إنترناشونال نيويورك تايمز

يتعرض الاقتصاد الألماني لحالة من الضعف المستمر، بعد أن كانت ألمانيا تشكل المحرك الفعلي للاقتصاد الأوروبي. وينجم عن ذلك، خفض الصين طلبها من آليات التعدين في ظل بطء وتيرة اقتصادها وكذلك تراجع طلب السيارات الفاخرة من بعض الدول نتيجة انخفاض أسعار النفط. وقلصت العقوبات المفروضة على روسيا من دول الغرب، طلب معدات الطاقة ذات التقنية العالية التي تتميز ألمانيا بإنتاجها. ولم تقتصر تأثيرات الركود في الدول الناشئة على ألمانيا وحدها، بل امتدت أيضاً لبقية دول القارة.

وفي الوقت الذي عانت العديد من الأعمال التجارية في المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية، عاشت الشركات الألمانية حالة من الانتعاش ببيعها السلع والتقنيات التي تحتاجها اقتصادات الدول الناشئة لمواكبة التطور العالمي. وبينما نجحت هذه الدول في مهمتها، ساهمت قوة ألمانيا في مساعدتها على التصدي للتدهور الاقتصادي والاضطراب المالي ومشكلة الدين التي أثقلت كاهل اليونان وأرهقت العديد من الدول الأوروبية.

وتواجه ألمانيا في الوقت الراهن، مخاطر بطء النمو، رغم أنها تظهر بالحصة الأكبر من الاقتصاد الأوروبي. وبالمقارنة مع اقتصادات القارة الأخرى، تُعد ألمانيا أكثر ارتباطاً باقتصادات الدول الناشئة. كما يضيف المناخ السياسي لعدم اليقين السائد، في وقت تتصدى فيه ألمانيا لموجة من المهاجرين وإمكانية خروج بريطانيا من منظومة الاتحاد الأوروبي.

وعلى هذه الخلفية، أصاب محرك الصادرات في ألمانيا الاضطراب، في حين تقوض الثقة بالأعمال التجارية. وكانت شركة إيكوف الصناعية إبان أوقات النمو، تبيع 20 ماكينة سنويا بسعر يناهز 4,6 مليون للوحدة للصين، التي كانت تقوم بتعدين المزيد من الفحم لتوفير الطاقة للمصانع. لكن لم تعد مبيعات الشركة في السنة الماضية سوى ثمان مآكينات فقط، بينما تراجعت أرباحها وخفضت قوتها العاملة بنحو 10%.

وبجانب إيكوف هناك مئات الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقلصت مبيعاتها في ألمانيا جراء بطء وتيرة النمو الاقتصادي في البلاد. وبلغت قيمة صادرات معدات التعدين في 2012 نحو 6,2 مليار يورو، بيد أنها تراجعت لما لم يزيد عن 3,5 مليار يورو في السنة الماضية. وفي ظل تراجع معدل الصادرات، عمت ألمانيا حالة من التشاؤم، حيث تجاوز عدد المتشائمين في فبراير نظرائهم المتفائلين للمرة الأولى منذ نهاية 2014.

وفي حين ارتفعت وتيرة النمو رغم قلتها في مارس، لا تزال المخاوف تساور شركات التصنيع التي ربما تقدم على خفض خططها الاستثمارية في شراء معدات جديدة أو زيادة قوتها العاملة. كما من الممكن، أن ينتج عن ضعف الاقتصاد الألماني تداعيات سياسية تنعكس على القارة ككل.

وفي الوقت الذي تسعى فيه العديد من الدول الأوروبية للتغلب على ألمانيا، لا شك في أن الاتحاد الأوروبي ليس لديه مقدرة التصدي لأزمة الدين الأخيرة دون الاستعانة بالاحتياطي النقدي لدى ألمانيا. حيث تساهم البلاد بأكثر من 25% في تمويل آلية الاستقرار الأوروبي، صندوق الإنقاذ الجديد الذي يستغله الاتحاد الأوروبي لمنع الانهيار الكلي لدول مثل اليونان.

وبالنسبة لدول منتجة في منطقة اليورو، يقوم الألمان بسد الفجوة التي تخلفها بعض الشعوب التي تواجه المعاناة مثل الإسبانين والإيطاليين والبرتغاليين. وعندما تقلصت مبيعات السيارات بصورة كبيرة في بداية عام 2009، لم تقتصر مشتريات الألمان على الموديلات المصنعة في الداخل فحسب، بل تعدتها لأخرى شملت فيات الإيطالية ورينو الفرنسية.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ويقول ثيري كوسكاس، نائب الرئيس التنفيذي للمبيعات في رينو: "تعتبر ألمانيا أكبر سوق للسيارات في أوروبا. ونظراً لوزن هذه السوق، فإنها تتميز بأهمية خاصة بالنسبة لنا".

وتهدد الصورة الاقتصادية المتغيرة أيضاً، بتقويض التأثير الذي تتميز به المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل التي جعلت منها قوة ألمانيا المالية، واحدة من اللاعبين السياسيين البارزين. ورغم المعارضة التي تلقاها في اليونان نظراً لسياسات التقشف الصارمة التي انتهجتها، إلا أنها ساعدت في فرض قدر من القيود لتهدئة الجو المشحون بين بعض قادة منطقة اليورو.

ولكن طراً بعض التحول على لهجة المستشارية في الآونة الأخيرة. وأظهرت بعض الدول بما فيها النمسا، تحدياً واضحاً لتطلعات ميركل في التصدي لتدفق المهاجرين من سوريا. وفي الوقت الذي تحاول فيه المحافظة على صورة أوروبا المفتوحة، مارس بعض القادة الآخرين عمليات ضبط على الحدود.

ويقول جاكوب فنك، أحد كبار الخبراء في معهد بترسون للاقتصادات العالمية في واشنطن: "بدأ نجم ألمانيا خلال الآونة الأخيرة في الأفول في أوروبا ومن هيمنة لا ينافسها عليها أحد، إلى دولة أكثر أهمية فحسب. وأصبح من الصعب على برلين رعاية بقية الدول".

وخلال العقد الأخير، تحولت ألمانيا، إلى مركز تجاري ضخم للدول النامية حول العالم. وفي حال رغبت أي من الدول في تشغيل مزارعها آلياً، تقوم الشركات الألمانية مثل كلاس، بإعداد الجرارات ومعدات الحصاد المناسبة. كما تقوم أخرى مثل، ليندي وكرونز، بتصميم وتزويد مصانع الأوكسجين والمشروبات الغازية.

وجعل الطلب المتصاعد من دول مثل، الصين وروسيا والبرازيل وكازخستان، ألمانيا بمثابة السد المنيع ضد المخاطر التي تتعرض لها الدول المجاورة. وفي حين تشكل البطالة ما يقارب 20% من إجمالي القوة العاملة في إسبانيا، تراجع معدل البطالة في ألمانيا إلى 4,3%، في نسبة أقل من أمريكا.

وظلت الصين واحدة من المحاور الهامة بالنسبة لشركات صناعة السيارات في ألمانيا، ومن ثم للبلاد كافة. وتشكل السيارات أكبر صادرات ألمانيا وواحدة من أهم مصادر فرص العمل. وحلت الصين في المقدمة كأكبر سوق لصادرات ألمانيا من سيارة بورشه الرياضية في العام الماضي، لتتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية للمرة الأولى.

ولكن تلوح في الأفق بوادر مثيرة للقلق، حيث من المتوقع ألا يتجاوز نمو سوق السيارات في الصين 4% هذه السنة، أي نصف ما كان عليه في العام السابق. ولا تخلو كذلك سوق الشرق الأوسط من المشاكل، حيث قوضت الحرب السورية بجانب انخفاض أسعار النفط، الثقة والقوة الشرائية في أسواق مثل الكويت.

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## التأثير على مصر:

يعتبر الاتحاد الاوروبي أحد أكبر الشركاء التجاريين لمصر كما أنه يعتبر أحد أكبر الموردين للاستثمارات الأجنبية و مصدر رئيسي للتبادل الاقتصادي مع مصر لهذا فأي تأثيرات سلبية محتملة قد تواجهه سيكون من شأنها أحداث تأثير على الحركة الاقتصادية في مصر و علي فرص تنمية الصادرات .

إن مصر تعرضت بالتأكيد منذ عام 2009 وحتى الآن للعديد من الصدمات الاقتصادية، ما كان له أثر سلبي على الأداء الاقتصادي إلا أنه من المظن أن ما تعانيه مصر حالياً، ما يزال لا يقارن بما تتعرض له بعض الدول الأخرى في المنطقة، وهذا مؤشر جيد على قدرتها على الخروج من الأزمة، في حال اتخاذ القرارات السليمة. ولا نستطيع عزل مصر عن العالم الخارجي، فخرج مصر من هذا المنحنى الاقتصادي، لا يرتبط فقط بالأداء الداخلي للدولة، وإنما أيضاً بالأداء العالمي.

إن الرأي المتفق عليه حالياً من الجميع هو أن مصر لم تصل بعد إلى مرحلة الكساد الاقتصادي، فهي وعلى الرغم مما مرت به من سلبيات اقتصادية، حققت نمواً للعام الثاني على التوالي، كما أنها تمتلك مزايا عدة، تمكنها من الخروج من الأزمة، مثل السوق الكبيرة، والعمالة الشابة المتميزة، وموقع جغرافي متميز، كما أنها تشهد حراكاً اقتصادياً مميزاً، لكن الأمور يجب أن تحدث بصورة أسرع. ولهذا فإن الطريق الوحيد للخروج من هذه الأزمة هو أنه "بدلاً من إنكار التحديات القائمة يجب وضعها في مكانها الصحيح والتعامل معها" فمعالجة المشكلات أصبحت ممكنة والرؤية للمستقبل أصبحت أكثر رسوخاً وإرادة الإصلاح هي ما تدفعنا الآن للخروج من رحم هذه الأزمة الاقتصادية. لذلك فإن انتهاء فترة التخطيط الاقتصادي والتي يتقرب الجميع الآن انتهائها قريباً ترتبط في الأساس بقدرة الدولة على تحقيق نمو قادر على استغلال الشباب، ومن ثم تحقيق النموذج الأمثل للنمو، والعدالة الاجتماعية وهو أمر مرتبط بقدرة الحكومة السياسية والاقتصادية، وقدرتها على اتخاذ القرار السليم للخروج من الأزمة.

وفي ضوء ذلك علي الحكومة المصرية التركيز بشكل كبير على تنفيذ حزم واسعة النطاق من إصلاحات المالية العامة تستهدف ترشيد الإنفاق العام ودعم الإيرادات بهدف ضبط أوضاع الموازنات العامة وضمان استدامتها لا سيما في ضوء التحديات التي تواجه السياسة المالية خلال الفترة الحالية على أن يكون الإصلاح الضريبي على رأس أولويات صانعي السياسات المالية لدعم الإيرادات الضريبية وضمان عدالة وكفاءة منظومة الضرائب من خلال مراجعة منظومة الضرائب على الدخل وأرباح الشركات إضافة إلى تبني ضرائب القيمة المضافة وتوجيه النظام الضريبي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمناطق الواعدة. ومن جهة أخرى ينبغي الاهتمام بضبط بنود الإنفاق العام من خلال ترشيد الإنفاق الجاري عبر ضبط نفقات الأجور والمضي قدماً في إصلاح منظومة دعم السلع الأساسية إضافة إلى رفع كفاءة الإنفاق الاستثماري. والاهتمام برفع مستويات شفافية وكفاءة إدارة الموازنة العامة وخفض العجزات ويجب أن يواكب ذلك جهود موازية لرفع كفاءة عمليات إدارة الدين العام وحرص على زيادة متوسط آجال إصداراته وتمويله من مصادر تضمن الاستدامة المالية.

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## تحليل خاص : تباين في إنتاج القمح في الدول العربية

مصدر البيانات: صحيفة الشرق الأوسط

تتوقع وزارة الزراعة الأمريكية أن يشهد إنتاج القمح العالمي انخفاضا طفيفا في العام المالي القادم 2016-2017. مع زيادة في الاستهلاك، ما يعني ضغوطا أعلى على سعر القمح الذي انخفض نحو 5% خلال عام، ومن المتوقع أن يشهد 2015-2016 انخفاضا في حركة الاستيراد ستصل في نهاية يونيو إلى 163.5 مليون طن، بنسبة 2%.

وأظهر موسم حصاد القمح السنوي في الدول العربية تباينا واضحا بين الانخفاض الشديد والارتفاع الملحوظ، ويهتم تجار القمح في دول العالم بحركة الإنتاج والاستيراد في الدول العربية، لأن المنطقة تعد من أهم المستوردين في العالم، فيكفي أن مصر والجزائر تحتلان المرتبة الأولى والثالثة عالميا في قائمة كبار المستوردين، بينما تتساوى واردات المغرب المتوقعة في 2016-2017، مع مجموع واردات الدول العربية.

وشهد شهر أبريل ومايو كثيرا من المناقصات الدولية لتوريد القمح للدول العربية، كما شهد إعلان هذه الدول عن إنتاجها، مما يساهم بشكل كبير في تحركات الأسعار الدولية، حيث أعلنت مؤسسة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة عن ارتفاع مؤشر أسعار الغذاء في أبريل، وهو ثالث زيادة شهرية تدريجية على المؤشر بعد أربعة أعوام متتالية من الانخفاض.

وفي مصر - التي من المتوقع أن تستورد 12 مليون طن من القمح هذا العام - تم شراء 1.8 مليون طن من القمح المحلي منذ بدء موسم توريد المحصول في 15 أبريل، حيث تعترم أكبر دولة مستوردة للقمح في العالم شراء 4 مليون طن من القمح المحلي في موسم 2016. وتقول وزارة الزراعة إنه تم أخذ كل الإجراءات الاحترازية الضرورية لتفادي بيع القمح المستورد الرخيص إلى الحكومة باعتباره قمحا مصرية. وكانت الحكومة قد اشترت مستوى قياسيا بلغ 5.3 مليون طن من القمح المحلي في الموسم الماضي، لكن من المعتقد أن نحو مليوني طن من الإجمالي كان أجنبي المنشأ.

وعلى الرغم من توقعات وزارة الزراعة الأمريكية بانخفاض حجم الإنتاج المصري قليلا هذا العام مقارنة بالعام الماضي، إلا أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي افتتح بنفسه موسم الحصاد في واحة الفرافرة جنوب غربي مصر، بعد أن دشّن منذ فترة قصيرة مشروعا لاستصلاح مليون ونصف مليون فدان، في الوقت الذي أعلنت فيه وزارة الزراعة المصرية أن إنتاج القمح المصري سيبلغ 9 مليون طن في عام 2016، وهو أعلى بنحو 900 ألف طن من التوقعات الأمريكية.

أما أكثر المتضررين هذا العام فكان المغرب، حيث أعلنت وزارة الفلاحة المغربية أنه من المتوقع أن تحصد المملكة 3.35 مليون طن من الحبوب هذا العام، بانخفاض 70% عن المستوى القياسي لمحصول الموسم السابق، الذي بلغ 11 مليون طن، بعدما شهدت البلاد أشد موجة جفاف في 30 عاما.

وينذر الطقس الجاف غير المألوف في أنحاء البلاد، بزيادة المخاطر المالية التي تواجهها الحكومة المغربية في وقت تسعى فيه لتحفيز النمو الاقتصادي وخفض الإنفاق العام وقل معدل هطول الأمطار 43% عن متوسطه السنوي و45.5% عن معدل الموسم السابق، بما يجعل هذا الموسم هو الأسوأ في 30 عاما، إذ شهد 98 يوما من الجفاف في الفترة بين نوفمبر وفبراير.

وقال ملحق وزارة الزراعة الأمريكية في المغرب، في تقرير الشهر الماضي، إن واردات المملكة من الحبوب ستصل إلى 4.6 مليون طن في موسم 2016 - 2017، من بينها 3.9 مليون طن من القمح و0.7 مليون طن من الشعير، بينما تتوقع وزارة الزراعة الأمريكية أرقاما أكبر ويتوقع محللون وتجار أن تظل واردات الحبوب في الموسم الحالي دون 3 مليون طن، إذ ساهم المحصول الوفير الذي حصده البلاد العام الماضي في الحد من تأثير الجفاف ويأتي ارتفاع تكاليف واردات الأغذية في وقت حرج، يواجه فيه المغرب احتجاجات على إجراءات التقشف والبطالة.

وفي الجزائر، ثالث أكبر مستورد في العالم، تم طرح مناقصة جديدة لشراء قمح الطحين الأسبوع الماضي، وطلبت المناقصة كمية قدرها 50 ألف طن، لكن الجزائر تشتري غالبا كميات أكبر بكثير مما تطلبها في مناقصاتها وسعى الديوان الجزائري في آخر مناقصاته لشراء القمح اللين في الثامن من أبريل، إلى شراء نحو 400 ألف طن من أي منشأ، ويعتقد أنه سيتم توريدها من فرنسا على الأرجح.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وعلى الجانب الآخر من البحر الأحمر، طرحت المملكة العربية السعودية مناقصة لشراء 550 ألف طن من القمح الصلب في نهاية أبريل، وقالت المؤسسة العامة للحبوب في السعودية إنها تسعى لشراء 550 ألف طن من القمح الصلب في مناقصة، على أن يتم الشحن في الفترة من يوليو إلى أغسطس، وهذه هي ثاني مناقصة تطرحها السعودية في 2016 وكانت آخر شحنة قمح اشترتها السعودية في نهاية فبراير حين اشترت 870 ألف طن.

وأصبحت السعودية مستوردا كبيرا للقمح الصلب واللين، منذ أن تخلت عن خطط تحقيق الاكتفاء الذاتي عام 2008، نظرا لأن الزراعة في الأراضي الصحراوية كانت تستنزف موارد المياه الشحيحة، وأوقفت المملكة شراء القمح المحلي هذا العام.

ولكن خطة 2030 الطموحة التي أعلنتها المملكة أكدت على الاعتماد على مصر والسودان، فيما يخص توفير الغذاء وإقامة الصناعات الغذائية.

أما عن الأوضاع الدولية أثناء موسم الحصاد العربي، ففي الأسبوع الماضي ارتفعت الأسعار في آسيا مع موجة جفاف شديدة تنذر بخفض الإنتاج وتعزيز أسعار السلعة الغذائية الأساسية لنصف سكان العالم، وشمل الارتفاع أنواع عدة من الحبوب، خاصة القمح الذي يستخدم على نطاق واسع في صناعة المكرونات في آسيا، إلى جانب فول الصويا والذرة.

أما في أوروبا فقد أظهرت بيانات الجمارك في فرنسا، قائدة صادرات القمح في القارة، في بداية الشهر، أنها صدرت 1.4 مليون طن من القمح اللين خارج الاتحاد الأوروبي في مارس وأن الجزائر والمغرب تصدرا قائمة المستوردين.

وبذلك يصل حجم الصادرات منذ بداية موسم 2015 - 2016 في يوليو حتى نهاية مارس إلى 8.2 مليون طن بزيادة واحد في المائة عن الفترة ذاتها قبل عام، والتي بلغ حجم الصادرات خلالها 8.1 مليون طن.

وأظهرت البيانات أن صادرات القمح اللين الفرنسي خارج دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 28 دولة، في مارس، شملت 580 ألف طن إلى الجزائر، بما يرفع إجمالي الشحنات إلى الجزائر منذ بداية الموسم إلى 3.5 مليون طن، بزيادة 69% على أساس سنوي. كما تم شحن 314 ألف طن من القمح اللين خلال الشهر ذاته إلى المغرب، حيث تعرض المحصول المحلي لجفاف شديد، وزاد إجمالي الصادرات إلى المغرب 71% على أساس سنوي إلى 1.2 مليون طن.

كما عزز المغرب الطلب على الشعير الفرنسي في مارس، وبلغ الحجم الإجمالي للشحنات 178 ألف طن، بما يتجاوز حجم صادرات الشعير الفرنسية إلى المملكة العربية السعودية، خلال الشهر ذاته، والتي بلغت 132 ألف طن. ورفع ذلك صادرات الشعير الفرنسي خارج الاتحاد الأوروبي في مارس إلى 450 ألف طن.

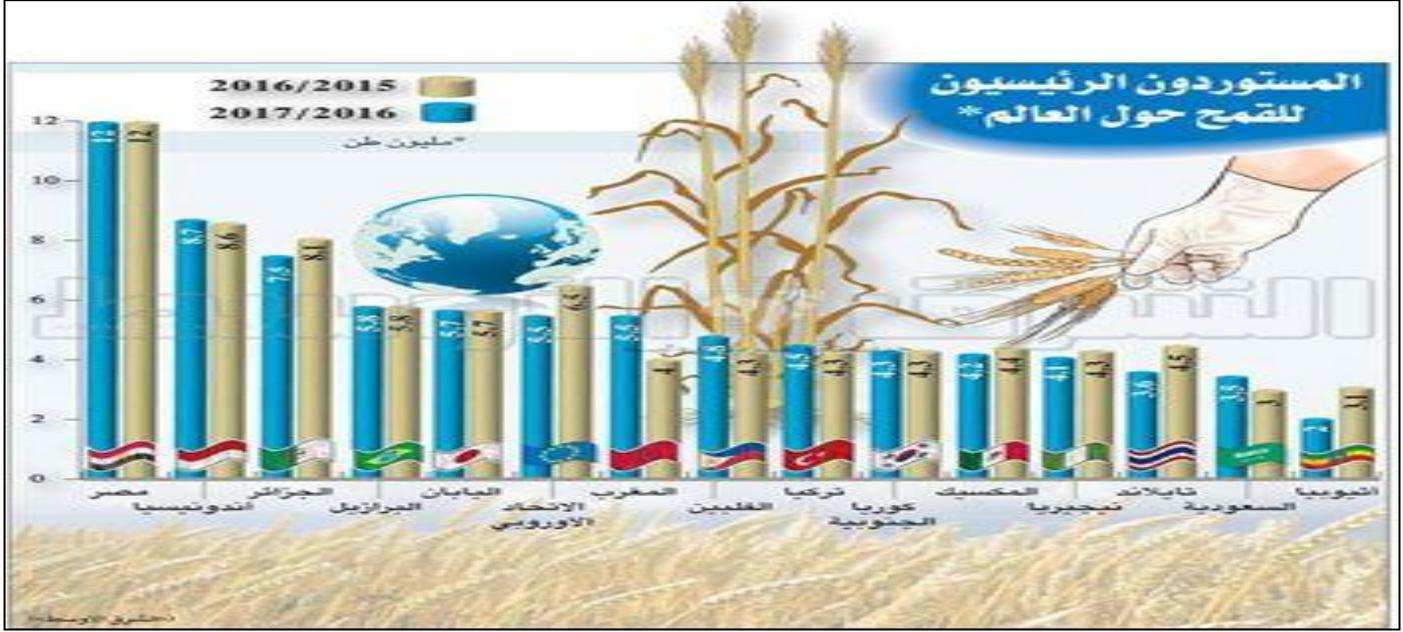
وقالت منظمة «الفاو» في نهاية الأسبوع قبل الماضي، إن أسعار الغذاء ارتفعت بشكل طفيف في أبريل حيث طغى ارتفاع أسعار الزيوت النباتية والحبوب على تراجع أسعار منتجات الألبان والسكر.

وصعد مؤشر سعر الغذاء في «الفاو» - الذي يقيس التغيرات الشهرية على أساس سلة من الحبوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر - إلى 151.8 نقطة في أبريل، مقابل مستوى معدل عند 149.5 نقطة في الشهر السابق. ويعد الارتفاع الطفيف في أبريل ثالث زيادة شهرية تدريجية على المؤشر بعد 4 أعوام متتالية من الانخفاض.

وتوقعت «الفاو» أن يصل الإنتاج العالمي من الحبوب لعام 2016 - 2017 إلى مليارين و526 طنا، أي دون تغير يذكر مقارنة بالعام السابق، وأعلى بقليل من التوقعات المعلنة في الشهر السابق. ومن المقرر أن يصل إنتاج القمح إلى 716.9 مليون طن في العام 2016 - 2017، أي أعلى من التوقعات السابقة. وأشارت «الفاو» إلى أن أسعار الغذاء في الأسواق العالمية في أبريل أقل 10% تقريبا عما كانت عليه قبل عام.

#### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.



## التأثير على مصر:

وفقا لدراسة حديثة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) يمكن أن تخفض مصر فاتورة وارداتها من القمح من خلال جذب استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الهامة من سلسلة التغذية الاستراتيجية بحيث تقوم بتحويل الحبوب التي تزرع في أماكن أخرى إلى مواد غذائية رئيسية في البلاد حيث كان من أهم توصيات الدراسة ضرورة توجيه مزيد من استثمارات القطاع الخاص إلى مشروعات البنية التحتية اللوجستية المتعلقة بالحبوب، مثل المناولة في الموانئ، أو مرافق التخزين بما يساهم في المساعدة في حل قضية الهدر الكبيرة، إحدى تحديات قطاع الحبوب. كما أوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الحوار بين السلطات والقائمين على صناعة الحبوب، لضمان قيام كل جانب بأفضل ما لديه بهدف تحسين معادلة الأمن الغذائي في البلاد. واقترحت الدراسة بحث إنشاء جمعية أو اتحاد مستقل للشركات العاملة في مجالات تخزين وتجارة الحبوب.

واقترحت الدراسة ضرورة الانتقال إلى استخدام صوامع تخزين حديثة مبنية من قبل القطاع الخاص، بدلا عن نظام التخزين السطحي الحالي والذي يسمى "الشونة"، والذي يؤدي إلى خسائر كبيرة بسبب تعرض القمح للآفات والقوارض، خاصة وأن المخازن التابعة للقطاع الخاص غالبا ما تستخدم في تخزين أكثر من سلعة ويتم تشغيلها بصورة أكثر كفاءة مع عدد أقل من الموظفين، كما أن القطاع الخاص قادر على تحقيق إنتاجية أعلى من السلع وتوفير عمليات تخزين بتكلفة أقل وأشارت الدراسة إلى أنه "بالرغم من أن الصوامع الحديثة أكثر تكلفة إلا أنها يمكن أن تساهم في تحقيق وفر يزيد عن 43 مليون دولار سنويا، مع ضمان تحقيق عائد سريع على الاستثمار وتكلفة أقل للميزانية المصرية."

ولهذا ولتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي في سلعة أساسية تطعم عشرات الملايين من الفقراء تشتري مصر محصول القمح المحلي بسعر مدعوم، مما يجعل أي هدر للمحصول باهظ التكلفة في ظل اضطرار البلد الذي يعاني نقصا في الدولارات إلى السحب من احتياطياته الأجنبية المتناقصة لاستيراد مزيد من الحبوب لتعويض النقص المحلي كما ينبغي تحقيق الاكتفاء الذاتي في زراعة القمح حتى تنخفض تكلفة فاتورة الواردات القمحية للحد من مشكلات إنتاج الخبز البلدي وذلك من خلال التوسع في زراعة القمح في الأراضي الجديدة وخارج حدود الدولة خاصة في السودان ويجب العمل على رفع إنتاجية الأصناف المنزرعة والوصول إلى سلالات تحدث طفرة في الإنتاج كالتالي حدثت بداية من ادخال الأصناف المكسيكية مع التركيز على السلالات التي تعطي محصول عالي الجودة في مناطق جنوب الوادي والصحراء الغربية حيث مشروعات الاستصلاح الزراعي الكبرى ولا بد من وضع استراتيجية كاملة للمواصفات القياسية لا تتغير. فهذا يعني مناخا استثماريا مستقرا يشجع المستوردين ليحقق الوفرة والاحتياطي الاستراتيجي الكبير.

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## أداء الأسواق العالمية:

( رويترز ) ( موقع أرقام )

ارتفعت الأسهم الصينية بنهاية تداولات يوم الجمعة، لكنها سجلت خامس خسارة أسبوعية متتالية، بفعل تواصل القلق بشأن النمو الاقتصادي في البلاد، ومخاوف رفعة الفائدة الأمريكية. وأثارت البيانات الاقتصادية الصينية الخاصة بالإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة والاستثمارات عن الشهر الماضي مخاوف المستثمرين بشأن النمو، بعد أن جاءت بأقل من توقعات المحللين. كما لا يزال المستثمرون يشعرون بالقلق حيال تلميح الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع معدل الفائدة في الشهر المقبل، وهو ما قد يزيد من حدة تآكل رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة ومنها الصين. وصعد مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.7% ليصل إلى 2825 نقطة عند الإغلاق، لكنه سجل هبوطاً بنحو 0.1% خلال الأسبوع الحالي، وهو خامس تراجع أسبوعي على التوالي.

كما ارتفعت الأسهم اليابانية بنهاية تداولات يوم الجمعة، لتسجل مكاسب للأسبوع الثاني على التوالي، مع تكهنات باستمرار ضعف قيمة الين، ما يدعم شركات التصدير.

ويرى المستثمرون أن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يتجه لرفع معدل الفائدة في الشهر المقبل، وهو ما ظهر عبر محضر اجتماعه الأخير والصادر يوم الأربعاء الماضي، ما سوف يقلص من قيمة الين أمام الدولار، ويزيد من تنافسية المنتجات اليابانية في الخارج. وتصدرت أسهم شركات التصدير قائمة الأكثر صعوداً، مع فقدان الين حوالي 1.5% من قيمته خلال الأسبوع الجاري، بسبب تكهنات رفع الفائدة الأمريكية في يونيو. حيث صعد مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.5% إلى 16736 نقطة، مسجلاً مكاسب أسبوعية بنحو 2%، كما ارتفع مؤشر "توبكس" بحوالي 0.5% ليصل إلى 1343 نقطة.

وعلى مستوى آخر ارتفعت مؤشرات الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة مع استيعاب الأسواق محضر اجتماع الفيدرالي، وحقق "S&P" و"نازداك" مكاسب أسبوعية، في حين سجل "داو جونز" خسائر للأسبوع الرابع على التوالي.

وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي بمقدار 65.5 نقطة إلى 17500.9 نقطة بعد مكاسب خلال الجلسة بأكثر من 100 نقطة، كما ارتفع مؤشر "نازداك" (+ 57 نقطة) إلى 4769.5 نقطة، في حين ارتفع مؤشر "S&P 500" القياسي (+ 12.2 نقطة) إلى 2052.3 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، حقق "نازداك" مكاسب بنسبة 1.1%، كما حقق "S&P 500" الأوسع نطاقاً مكاسب بنسبة 0.3%، بينما سجل "داو جونز" خسائر أسبوعية بنسبة 0.2%.

وفي أوروبا، ارتفع "ستوكس يوروب 600" القياسي بنسبة 1.2% أو بمقدار 4.1 نقطة إلى 338 نقطة، وسجل المؤشر مكاسب أسبوعية بحوالي 1%.

وارتفع مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (+ 102.9 نقطة) إلى 6156.3 نقطة، كما ارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+ 120.1 نقطة) إلى 9916 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "كاك" الفرنسي (+ 71.3 نقطة) إلى 4353.9 نقطة.

من ناحية أخرى، انخفضت العقود الآجلة للذهب تسليم يونيو عند التسوية بنسبة 0.2% أو بمقدار 1.90 دولار إلى 1252.90 دولار للأوقية، وهو أدنى إغلاق منذ 27 أبريل/نيسان، وسجل المعدن النفيس خسائر أسبوعية بنسبة 1.6%.

وفي أسواق النفط، تراجع "نايمكس" الأمريكي بنسبة 0.9% أو بمقدار 41 سنتاً وأغلق عند 47.75 دولار للبرميل وحقق مكاسب أسبوعية بنسبة 3.3%، كما انخفض "برنت" القياسي بنسبة 0.2% أو بمقدار 9 سنتات وأغلق عند 48.72 دولار للبرميل وحقق مكاسب هذا الأسبوع بحوالي 2%.

وفي سياق متصل، انحسرت مخاوف الأسواق بشأن محضر اجتماع الفيدرالي الذي ألمح إلى استعداد غالبية أعضاء البنك المركزي لدعم قرار رفع معدل الفائدة في اجتماع يونيو المقبل.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## التأثير على مصر:

إن التقلبات في الأسواق العالمية خلال الفترة الاخيرة ركزت خلال تداولات الأسبوع الماضي على الأسهم القيادية، وعلى عمليات المضاربة وجني الأرباح، فيما سيطر التذبذب والانخفاض على قيم السيولة المتداولة بين جلسة وأخرى، والذي أدى وبشكل مباشر إلى حالة حذر استثماري حركتها عوامل داخلية بصورة أساسية في البورصة المصرية في ظل تباطؤ التجاوب مع التطورات المالية والاقتصادية على مستوى المنطقة، بشكل إيجابي.

ومن منطلق ذلك فإن إعادة تنشيط و تحفيز البورصة المصرية يحتاج إلى جهد كبير من كافة الأطراف السياسية والاقتصادية، بدءا بالسعي لتحقيق الاستقرار والأمن، مروراً بالرسائل التطمينية للمستثمرين في الداخل والخارج، وصولاً إلى إعادة هيكلة النظم والقوانين التي بها بعض القصور وتحتاج إلى عملية تطوير في عدد من جوانبها كما يجب وضع خطة لإعادة هيكلة السوق وزيادة العمق المؤسسي لاجتذاب الاستثمارات متوسطة وطويلة الأمد التي تستهدف الاستثمار لأجل أطول وظهرت في الأسواق في الفترة الأخيرة.

كما أن البورصة أصبحت في أمس الحاجة لتنوع المنتجات والأوراق المالية الجديدة، لدعم قدرتها على زيادة درجة الاستقرار بها واجتذاب سيولة ومستثمرين جدد، ولهذا يعد توجه الدولة حتى الآن لطرح بعض الحصص خلال النصف الثاني من العام الجاري مميّزا لدعم استراتيجية تحويل البورصة المصرية لمنصة تمويل للاقتصاد المصري في وقت يُعد مناسب لبدء طرح شركات جديدة. ومن المهم اختيار التوقيت المناسب لبدء تنفيذ تلك الطروحات عقب استقرار أوضاع البورصة الداخلية لضمان تحقيقها أكبر مستوى من النجاح، وسوف تمثل بطبيعة الحال رسالة طمأنة للمستثمرين والمؤسسات الخارجية.

## **تنبيه هام:**

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.